أكد تمكن وفد الجهورية العربية السورية من فرض جدول أعمال عقلاني متزن يخدم مصلحة الشعب السوري العليا

الجعفري: أدخلنا تعديلات على «لا ورقة» دي ميستورا ونأمل في أن تصبح ناضجة وتكون هي المبادئ للحل السياسي

| وكالات

أعلن رئيس وفد الجمهورية العربية السورية إلى الجولة الرابعة من مباحثات جنيف بشار الجعفري والتي اختتمت أعمالها الجمعة، أن الوفد تمكن من أن يفرض «جدول أعمال عقلانيا متزنا يخدم مصلحة الشعب السوري العليا»، مؤلفاً من أربع نقاط رئيسية وهي: الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب، لافتا إلى أن السلة الأخيرة تم إدراجها «بناء على طلبنا وحظيت بدعم من كل الأطراف المشاركة باستثناء مجموعة ما يسمى وفد الرياض»، ومؤكداً أنه تم التركيز على مكافحة الإرهاب أكثر خلال هذه الجولة. وأوضح الجعفري، أن وفد الجمهورية العربية السورية أدخل ملاحظات وتعديلات على الـ«لا ورقة» التي تتضمن ١٢ بندا وقدمت للوفد من قبل مستشار المبعوث الأممي الخاص إلى سورية فيتالي نعومكين في هذه الجولة، معرباً عن الأمل أن تصبح هذه الـ«لا ورقة» مع مرور الأيام ناضجة وتتحول إلى ورقة وتكون هي المبادئ للحل السياسي في سورية.

وقال الجعفري خلال مؤتمر صحفي في جنيف أمس بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «قد يكون أهم إنجاز قمنا به في هذه الجولة هو الاتفاق على جدول أعمال مؤلف من أربع نقاط رئيسية وهي الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب وهذه السلة الأخيرة كما يحلو لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا أن يسميها تم إدراجها بناء على طلبنا وحظيت بدعم من كل الأطراف المشاركة باستثناء مجموعة ما يسمى وفد الرياض».

وأضاف: «استطعنا أن نتفق في نهاية المطاف بعد سبعة أيام من المحادثات المكثفة جداً مع الوسيط ومع الوفود الصديقة الأخرى المشاركة أيضاً بصفة مراقب في جنيف وأن نفرض جدول أعمال عقلانيا متزنا يخدم مصلحة الشعب السوري العليا».

وأوضح الجعفري، أن «الموضوع الأساسي الذي تم التركيز عليه أكثر من غيره بكثير وشغل حيزا يعادل ٨٠ بالمئة من مناقشاتنا هو موضوع مكافحة الإرهاب»، مضيفاً: «مع ذلك لم ننه النقاش حوله لأنه أضحى سلة من السلات الرئيسية في جدول الأعمال أو نقطة رئيسية من النقاط الأربع الرئيسية في جدول الأعمال.. سنستمر في إشباع هذا الموضوع بحثا في الجولات القادمة».

وتابع: «أما النقاط الأخرى فتطرقنا إليها بشكل عابر.. لمدة ربع ساعة لكل واحدة من السلات الأخرى باستثناء سلة الانتخابات التي لم نتطرق إليها على الإطلاق لأنها مرتبطة بالدستور والدستور مرتبط بالحكومة الوطنية الموسعة القادمة». وحذر الجعفري من «أن أي قفز فوق الحقائق يعني أننا نحرق جدول الأعمال ونعيد المحادثات إلى مربع الصفر. لذلك قلت إننا اتفقنا على جدول أعمال عقلاني وهذه العقلانية شاطرنا فيها الجميع باستثناء «مجموعة الرياض».. وجدول الأعمال بعد أن اتفقنا عليه لم نناقشه بشكل معمق وإنما اتفقنا عليه فقط».

وأضاف: «نحن سبق أن قدمنا في الجولة السابقة للمبعوث الخاص ورقة مبادئ أساسية سميناها المبادئ الأساسية للحل السياسي في سورية.. هذه الورقة استفاد منها المبعوث الخاص ومستشاره فيتالي نعومكن فأعدا «لا ورقة» تتضمن ١٢ بندا مبنية بالأساس على الورقة التي كنا قد قدمناها للمبعوث الخاص في الجولة السابقة مع بعض التعديلات والتحديثات.. بدورنا قدمنا تعديلات على هذه الـ«لا ورقة» التي قدمها لنا نعومكن في هذه الجولة».

وتابع الجعفري: «ستتم مناقشة هذه الـ«لا ورقة» في ضوء تعديلاتنا وهي تتضمن ١٢ بنداً وأدخلنا عليها ملاحظات وتعديلات.. وعلى المبعوث الخاص دراستها ونقلها إلى الأطراف الأخرى.. حتى الآن لم يعتمد شيئا.. لا يوجد شيء نهائي أبدا باستثناء الاتفاق على جدول الأعمال وهذا هو الشيء الوحيد الذي أنجزناه في هذه الجولة». ورداً على سؤال حول الموقف من الـ«لا ورقة» التي قدمها دي ميستورا قال الجعفري: «إن المبعوث الخاص قدم لنا «لا ورقة».. والحقيقة الذي قدمها لنا هو البروفيسور نعومكن وهي تتضمن ١٢ بنداً قمنا بدراستها وأبدينا ملاحظاتنا عليها واقترحنا إدخال تعديلات عليها وقلنا للمبعوث الخاص إننا نأمل أن تصبح هذه الـ«لا ورقة» مع مرور الأيام ناضجة وتتحول إلى ورقة ونتطلع إلى أن تكون هذه الورقة هي المبادئ للحل السياسي في سورية بمعنى أننا اقترحنا أن تكون هذه الورقة هي القاعدة الأرضية المناسبة والقواسم المشتركة والرؤية المشتركة التي تسمح بالانطلاق إلى مناقشة جدول الأعمال على أسس وطنية وليس على أسس أجندات خارجية.. بمعنى آخر.. إن هذه الورقة هي أشبه ما تكون بمحاولة لقراءة الواقع السوري قراءة مشتركة بيننا وبين المنصات الأخرى التي تؤمن بالحل الوطني السوري».

وحول المهل الزمنية التي وردت في بيان المبعوث الخاص أوضح الجعفري أنه «قلنا للمبعوث الخاص في جلسة ما قبل الأمس.. إن المهل الزمنية التي تحدث عنها القرار ٢٢٥٤ كان يجب احترامها في حينه لكن جميع الأطراف التي كانت معنية بإنجاح تطبيق أحكام هذا القرار مسؤولة عن عدم احترام هذه المهل الزمنية.. والمبعوث الخاص هو نفسه كان بشكل من الأشكال جزءاً ممن أفشلوا احترام المهل الزمنية لأن القرار ٢٢٥٤ ينص على أنه يجب أن ندخل في معالجة الدستور خلال ستة أشهر اعتباراً من تاريخ اعتماد القرار وهذا الكلام لم يحدث.. وحتى المهل الزمنية الأخرى لم تحترم وبالتالي جرى انتهاك للمهل الزمنية في القرار حتى قبل المجيء والدخول في محادثات في جنيف».

وبين الجعفري «أن المهل الزمنية في اللغة الدبلوماسية هي محاولات وإشارات يفترض أن تحترمها الأطراف المعنية لكن هذا الكلام لم يحدث ومع ذلك قلنا لـ«دي ميستورا».. إننا نوافق على جدول الأعمال وسنعمل سوية معه ومع بقية الأطراف على إنجاح التعامل مع جدول الأعمال هذا بطريقة عقلانية توافقية دون فرض ودون لي أذرع وتلاعب بأي نقطة من هذه النقاط».

وقال الجعفري: «شرحنا للمبعوث الخاص أنه ليست لدينا أي مشكلة في التعامل مع أي موضوع على الإطلاق ما دمنا نحترم تسلسل جدول الأعمال وما دامت مسألة مكافحة الإرهاب ستشمل وتغطي أحاديثنا في كل جلسة إلى أن نتفق على مسألة مكافحة الإرهاب».

مؤتمر صحفي لرئيس وفد الجمهورية العربية السورية (سانا)

«لا ورقة» دي ميستورا

■ **البند الأول:** احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها أرضاً وشعباً.

■ **البند الثاني:** حماية تمتّع سورية بالمساواة التامة من حيث السيادة الوطنية، وبالحق في عدم التدخل في شؤونها والحفاظ على التمتع بهذه السيادة وهذا الحق، وأن تمارس سورية دورها الكامل في المجتمع الدولي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، ولا يجوز التنازل عن أي جزء من الأراضي الوطنية، ويظل الشعب السوري ملتزماً باستعادة الجولان السوري المحتل بالوسائل المشروعة والمتاحة.

■ **البند الثالث:** يقرر الشعب السوري وحده مستقبل بلده بالوسائل الديمقراطية عن طريق صندوق الاقتراع، ويكون له الحق الحصري في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي ضغط أو تدخل خارجي.

■ **البند الرّابع:** تكّون سورية دولة ديمقراطية وغير طائفية تقوم على المواطنة والتعددية السياسية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وحماية الوحدة الوطنية، والاعتراف بالتنوع الثقافي للمجتمع السوري، وحماية الحريات العامة، وتنعم بحكم يتصف بالشفافية ويشمل الجميع ويخضع للمساءلة، فضلاً عن اتخاذ تدابير فاعلة لمكافحة الفساد والرشوة وسوء الإدارة، بما في ذلك المساءلة أمام القانون الوطني.

■ **البند الخامس:** تلتزم الدولة بالوحدة الوطنية، وبالتمثيل العادل، وبإدارة المحليات في الدولة والإدارة المحلية الذاتية للمحافظات والمحليات.

■ **البند السادس:** استمرارية عمل الدولة ومؤسساتها العامة، وتحسين أدائهما مع إجراء إصلاحات وفقاً لما تقتضيه الضرورة، والالتزام بخدمة عامة تمثل الجنسين وجميع المناطق والمكونات في سورية تمثيلاً كاملاً، ويجب أن يستفيد المواطنون من آليات حماية فاعلة في علاقاتهم بجميع السلطات العامة بطريقة تكفل الامتثال التام لسيادة القانون ولحقوق الإنسان ولحقوق الملكية الخاصة.

■ **البند السابع:** الحفاظ على القوات المسلحة قوية وموحدة تحمي بشكل حصري الحدود الوطنية، وتحفظ شعبها من التهديدات الخّارجية، وفقاً للدستور، وعلى أجهزة المخابرات والأمن أن تركز على صيانة الأمن الوطني وتتصرف وفقاً للقانون.

■ **البند الثامن:** الرفض المطلق للإرهاب والتعصب بجميع أشكالهما.

■ **البند التاسع:** احترام حقوق الإنسان والحريات وإيجاد آليات قوية لحمايتها ولا سيما أوقات الأزمة، بما في ذلك عدم التمييز، والمساواة في الحقوق والفرص للجميع من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق أو الهوية الثقافية أو اللغوية أو نوع الجنس أو لأي سبب آخر من أسباب التمييز، مع تمتع المرأة بكامل الحقوق السياسية والفرص على قدم المساواة مع غيرها، بما في ذلك تمثيلها ومشاركتها بصورة فاعلة في المؤسسات وفي هياكل صنع القرار، مع الأخذ بالحسبان مستوى تمثيل النساء ٣٠٪ على الأقل.

■ **البند العاشر:** إسناد قيمة عالية للهوية الوطنية لسورية ولتاريخها القائم على التنوع، وللإسهامات والقيم التي جاءت بها جميع الأديان والتقاليد إلى سورية، بما في ذلك التعايش بين مكوناتها المختلفة، إلى جانب حماية التراث الثقافي الوطني للدولة وثقافاتها المتنوعة.

■ **البند الحادي عشر:** توفير الدعم لرقيقي الحال وللضعفاء والعجزة والفقراء، وضمان السلامة والمأوى للمشردين واللاجئين، بما في ذلك حقهم في العودة إلى ديارهم إذا رغبوا في ذلك.

■ **البند الثاني عشر:** صون وحماية التراث الوطني والبيئة الطبيعية من أجل الأجيال القادمة.

سبوتنيك

قولاً واحداً

اختراقات المسار السياسي

مازن بلال

نجحت جولة جنيف الأخيرة في «تحدي البقاء» وضمن مسار ظهر خلال الفترة الماضية كآلية لاستيعاب الخلافات، فالتفاوض كان أسلوب تظهير المواقف دولياً، في حين تحول أخيراً إلى محاولات لالتقاط ممكنات التفاوض، وكان واضحاً منذ انطلاق الجولة الأخيرة أن الأطراف المدعوة تريد تعزيز الثقة بالعملية السياسية ولو بالحدود الدنيا، فهناك عملية موازية في الأستانة يمكنها الذهاب أبعد باتجاه إيجاد توافقات سياسية.

قدمت آلية الجولة الأخيرة حالة غير مسبوقة ربما ساعدت على تحريك الأمور باتجاه جديد، فالدعوات التي لاقت اعتراضات عنيفة منذ البداية لم تؤثر كثيراً على نتيجة «المساومات» و«الضمانات» المقدمة، ومشهد الافتتاح كان لافتاً من حيث توزع الحضور الذي ركز على «وفد الهيئة العليا للتفاوض»، ولكن «الحالة الاستعراضية» لم تعد ممكنة للمفاوضين القادمين من الرياض، فهناك بدائل يمكن أن تظهر في الأستانة خلال اللقاءات المقررة منتصف الشهر؛ الأمر الذي دفع إلى صياغة معادلة مختلفة يمكن رؤيتها ضمن ثلاث نقاط:

الأولى أن حجم الوفد لن يبدل كثيراً من الهدف الرئيس الذي تدفع إليه روسيا تحديداً، فالتمهيد لجنيف كان في موسكو من خلال لقاء لمعظم أطراف المعارضة، وكانت صيغة «الوفد المشترك» هي الأمر الوحيد الذي تريده الدبلوماسية الروسية، ومع انعقاد جنيف فإن لقاءات المنصات كانت أهم من كل التفاصيل داخل العملية التفاوضية، والوفد المشترك لن يكسر احتكار «وفد الهيئة العليا للتفاوض» لكنه سيجرها إلى مكان كانت ترفضه منذ الجولات الأولى للتفاوض، وفيما لو تشكل الوفد المشترك فإن « الهيئة العليا» ستنتقل إلى موقع جديد وحسابات تفرض عليه الاعتراف بكل الطيف المعارض.

الثانية هي تأكيد مسألة الاستمرارية في جولة التفاوض، وهو أمر لم يكن متاحاً سابقاً نتيجة «احتماء» وفد «الهيئة العليا» بـ«الحالة الإنسانية»، فهذا الموضوع أحاله المبعوث الدولي، ستيفان دي مسيتورا، منذ الجلسة الأولى لخارج طاولة التفاوض، واستند أيضاً إلى لقاءات الأستانة من أجل وقف إطلاق النار، الأمر الذي أسقط مبررات انسحاب «الهيئة العليا» وأتاح فرصة العمل على تثبيت العملية التفاوضية.

النقطة الثالثة هي انكشاف الغطاء الإقليمي عن التفاوض، فتركيا أصبحت جزءاً من العملية بعد لقاءات أستانة، ما ضيق الطريق على باقي الأطراف، مثل السعودية، لإفشال عملية التفاوض، في حين قامت روسيا والصين باستخدام «الفيتو» داخل مجلس الأمن ضد قرار يخص الحكومة السورية، واستوعبت هذا التحرك الدولي من خلال إرسال نائب وزير الخارجية الروسي، غينادي غاتيلوف، إلى جنيف لمتابعة المباحثات.

عمليا كسرت جولة جنيف الأخيرة الحالة النمطية للمسار السياسي، وهي بالتأكيد لم تحمل الكثير من الآمال، لكنها في الوقت نفسه أوجدت مساحة مختلفة للحركة السياسية، واعتماد «أجندة تفاوض» تعتبر «إنجازا» قياساً لما كان يحدث في الجولات السابقة، فالأمور الشكلية التي كانت تعوق البدء بالتفاوض لم تظهر، ورغم عدم الليونة بالمواقف لكن القبول بمقترح الحكومة السورية إضافة «الإرهاب» إلى أجندة التفاوض يعتبر سابقة، إضافة لطريقة إدانة المنصات، كل بطريقته، لما حدث في مدينة حمص.

الجولة القادمة ستوضح أكثر إمكانية الدخول بجدية في المسار السياسي، وستكون المرحلة الأصعب لأنها ستشكل الاختبار الحقيقي للبيئة التي ظهرت منذ «الأستانة» وإقرار وقف إطلاق النار.

«منصة موسكو» اعتبرت سلة الإرهاب «أساسية»

روسيا تدعو جميع أطياف المعارضة لحضور «جنيف٥»

| وكالات

اعتبرت روسيا أن ورقة المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا التي قدمها في الجولة الرابعة من المباحثات يمكن أن تمثل أساسا للمفاوضات السورية، وأن جولة «جنيف٤» حققت تقدماً، داعية جميع أطياف المعارضة إلى حضور جولة جنيف القادمة. من جانبها، أكدت «منصة موسكو» أن إدراج سلة مكافحة الإرهاب في حوار جنيف «أساسي». واختتمت الجمعة الجولة الرابعة من مباحثات جنيف والتي استمرت ثمانية أيام بين وفد الجمهورية العربية السورية ووفود من المعارضات برعاية أممية جرى خلالها الاتفاق على جدول أعمال مكون من أربع سلال يتم بحثها بالتوازي وهي: الحكم، الدستور، الانتخابات، مكافحة الإرهاب، وذلك خلال الجولة الخامسة من جنيف والتي يتوقع أن تعقد أواخر الشهر الجاري. وأكد مندوب روسيا إلى «جنيف٤»، ألكسي بورودافكين، في حديث أدلى به أمس، وفق ما نقل الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن مباحثات «جنيف٤» حققت تقدماً خلافاً لتوقعات البعض، داعيا «منصة أستانا» والأكراد وباقي أطراف «المعارضة المعتدلة» إلى حضور الجولة المقبلة من المباحثات في جنيف. وأضاف بورودافكين: أن أستانا وجنيف، «حلبتان سياسيتان مختلفتان»، مشيراً إلى أنه «رغم ذلك لما كان لجنيف أن تلتئم لولا حلبة أستانا التي سبقتها».

وذكّر بأن أستانا جمعت الحكومة السورية بالتنظيمات المسلحة الأمر الذي يحتم بحث القضايا المتعلقة بوقف إطلاق النار وصمود الهدنة في سورية، على ألا يتم رغم ذلك تجاهل قضايا مفصلية على مسار التسوية في سورية في مقدمتها الدستور الجديد، وأجهزة السلطة في الدولة السورية.

وأشار إلى أن «المعارضة المسلحة جزء لا يتجزأ من العملية التفاوضية، وهذا ما يسوّغ لها حقها في اختيار المسائل التي تراها مهمة في التسوية السياسية للنزاع السوري».

وعلى صعيد ما خلصت إليه مباحثات «جنيف٤»، شدد بورودافكين ضرورة الحيلولة دون تعطيل الوتيرة السياسية التي تم التوصل إليها في اتجاه التسوية.

وتابع: «مكتب دي ميستورا أعد ورقة خاصة من ١٢ بندا تتضمن مكونات الدستور السوري الجديد، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتشكيل فريق عمل مشترك يتابع قضية الدستور الذي يمثل أساس الأسس بالنسبة إلى مستقبل الدولة السورية والأرضية اللازمة للجهود المبذولة لتحقيق التسوية. إفراد هذه المسألة يمثل الخطوة الأولى على مسار تشكيل اللجنة الدستورية، وهذا ما تطالب به روسيا باستمرار».

وبخصوص الدور الأميركي المنتظر في التسوية السورية، أشار بورودافكين إلى أن الإدارة الأميركية الجديدة تعمل في الوقت الراهن على صياغة العناصر الرئيسية في مواقفها بما فيها تلك المتعلقة بالتسوية السورية، وأن هذا ما يفسر الخمول الأميركي على هذه الحلبة في الوقت الراهن.

واستطرد قائلاً: «منصات الرياض أو موسكو أو القاهرة، لا تمثل سائر أطياف المعارضة السورية، ونأسف لعدم دعوة الأكراد ومنصة أستانا وغيرهم إلى جولة جنيف الأخيرة من المفاوضات»، مشدداً على «ضرورة ألا تبتلع منصة الرياض هذه المعارضات، وأن يتم جمع سائر أطياف المعارضة على أساس توافقي».

وشدد بورودافكين على أهمية حشد جهود المعارضة المسلحة والحكومة السوريين لتطهير البلاد من العناصر الإرهابية، معرباً عن قلقه حيال انعدام حدوث أي تقدم على هذا المسار. كما لفت إلى أن الخطوة الأهم في هذا الاتجاه تتمثل بالدرجة الأولى في الفصل بين فصائل المعارضة المسلحة والزمر الإرهابية الناشطة في بعض المناطق السورية.

من جانبه، أكد وفد «منصة موسكو» المعارض إلى «جنيف٤» أن إدراج سلة مكافحة الإرهاب في الحوار السوري السوري في جنيف «أساسي» بالنسبة للمنصة، داعياً إلى تشكيل وفد «معارض واحد» قائم على التوافق بعيداً عن «الهيمنة».

وقال حمزة منذر رئيس وفد المنصة في مؤتمر صحفي بعد لقائه المبعوث الأممي في جنيف، بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «في هذا اللقاء عبرنا عن وجهة نظرنا في كل القضايا المطروحة وشددنا على ضرورة نقاش السلات المطروحة للحوار بالتوازي بما فيها سلة مكافحة الإرهاب»، معرباً عن «تأييد المنصة لطلب إدراج هذه السلة كبند أساسي في الحوار».

ولفت منذر إلى أن «من يعيق ويعرقل العملية السياسية يتحمل مسؤولية تاريخية أمام الشعب السوري الذي يعاني من الإرهاب وهذا يحتاج إلى جهود حقيقية وجدية والوصول إلى تأمين الظروف المناسبة لتطبيق القرار الدولي ٢٢٥٤».

وأشار منذر إلى ضرورة مواصلة الجهود لتفضي إلى إمكانية قيام «وفد معارض واحد» قائم على التوافق بعيداً عن «الهيمنة أو الاستهتار»، وقال: «نحن نبحث عن رؤية مشتركة»، معتبراً أن نتائج جولة الحوار «أقل بكثير من طموحاتنا».

من جهته قال رئيس وفد «منصة القاهرة» إلى «جنيف٤» جهاد مقدسي في مؤتمر صحفي مماثل: «من المهم أن ننتهي من الأمور الإجرائية... نحن قبلنا البيان الإجرائي الذي سلمه دي ميستورا للوفود وقبلنا من حيث المبدأ إضافة أي سلة طالما هناك توازٍ بالتقدم فلا مانع إذا تحدثنا بالإرهاب والحكم.. ولا تعلن النتيجة إلا كحزمة واحدة».

وأعرب عن أمله «بالجلوس معاً للاتفاق على نصوص تتعلق بمحاربة الإرهاب»، وقال: «علينا أن نكون إيجابيين قليلا».

وأضاف مقدسي: «إذا كان المجتمع الدولي جادا بنوايا صافية بأن يدفع كل طرف من يدعم إلى الطاولة بشكل جدي سيكون هناك تقدم وإن الأمور متعلقة بما يجري على الأرض»، مشيراً إلى «وجود تعقيدات دولية ومفسدين يدخلون على الوضع في سورية جربوا لمدة ست سنوات طريقة فرض تسويات لم تنجح».

وأعلن وفد «منصة الرياض» المعارضة مساء الجمعة انتهاء الجولة الحالية من محادثات جنيف بـ«ايجابية» أكثر من السابق، بحسب ما نقلت وكالة «ا ف ب» للأنباء عن رئيس الوفد نصر الحريري.

وقال الحريري: إن المعارضة قبلت مبدئياً ورقة تضم ١٢ مبدأ عاماً بشأن مستقبل سورية قدمها المبعوث الدولي للوفود في نهاية جولة مباحثات «جنيف٤».

وفد منصة موسكو إلى جنيف خلال مؤتمر صحفي (سانا)

الأزمة السورية عنوان رئيس في زيارة جونسون إلى موسكو

| وكالات

يزور وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون موسكو خلال الأسابيع القادمة لمناقشة الخلافات بين البلدين بشأن سورية وأوكرانيا، وذلك في زيارة هي الأولى منذ ٢٠١٢ وبدعوة من نظيره الروسي سيرغي لافروف.

وقالت وزارة الخارجية البريطانية، أمس، وفق ما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء: إن وزير الخارجية بوريس جونسون سيذهب إلى موسكو في الأسابيع القادمة لمناقشة الخلافات بين البلدين بشأن سورية وأوكرانيا في أول زيارة من نوعها منذ خمس سنوات.

وأيدت بريطانيا فرض عقوبات على روسيا رداً على ضمها لشبه جزيرة القرم من أوكرانيا في ٢٠١٤ واختلف البلدان على قضايا أخرى من بينها دعم روسيا لسورية في حربها على الإرهاب.

لكن جونسون قبل دعوة وجهها له نظيره الروسي، وقالت الحكومة البريطانية: إن «من الواضح أن المملكة المتحدة سوف تتفاعل مع روسيا عندما تقتضي مصالحنا القومية أن نفعل ذلك».

وقالت متحدثة باسم الخارجية: «ستركز المناقشات على العلاقات البريطانية الروسية والقضايا الدولية الراهنة بما يشمل سورية وأوكرانيا التي تبقى بين البلدين خلافات كبيرة بشأنها».

وتابعت: «هذا ليس عودة للعمل بصورة طبيعية ووزارة الخارجية ستبقى حاسمة بشأن تلك القضايا التي نختلف فيها».

وإضافة إلى الخلافات بشأن أوكرانيا وسورية، اتهمت بريطانيا روسيا بالتسلل الإلكتروني وقال وزير الدفاع البريطاني: إن روسيا «تستخدم المعلومات المضللة كسلاح». ويصف الكرملين هذه المزاعم بأنها «بلا أساس».

وذكرت وزارة الخارجية البريطانية، أن «وليام هيج كان آخر وزير خارجية بريطاني يزور موسكو وكان ذلك في عام ٢٠١٢. مضيفة: إن الموعد المحدد لزيارة جونسون سيؤكد في الوقت المناسب».

مسلحو «الديمقراطي» يقتحمون مقرات أحزاب كردية في الحسكة

| وكالات

اقتحمت مجموعات مقربة من «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي بزعامة صالح مسلم، مقرات لـ«المجلس الوطني» الكردي في سورية، بمدينتي القامشلي والدرباسية بريف الحسكة، وأحرقت مقر حزب «الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية» (يكيتي)، في مدينة القامشلي، وذلك بتحريض من ميليشيا «الأسايش» الذراع الأمني لـ«الديمقراطي» في مناطق ما تسمى «الإدارة الذاتية» شمال سورية.

وأدانت الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سورية، الممارسات التي استهدفت مقرات أحزابه في مدينتي القامشلي والدرباسية.

وذكرت الأمانة العامة للمجلس الكردي، وفق ما نقلت مواقع الكترونية داعمة للمعارضة، في بيان لها أنه «في خطوة تصعيدية خطيرة وممارسات متتالية ومنافية لكل الأعراف والمواثيق الدولية حيال حقوق الإنسان والحريات العامة، أقدمت مجموعات موالية لحزب الاتحاد الديمقراطي في أغلب المدن والبلدات الكردية في شمال سورية على جملة من الممارسات الترهيبية».

وأضاف البيان: «مجموعة تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي قامت بالاعتداء على مكتب المجلس المحلي للمجلس الوطني الكردي في درباسية، وقاموا بكسر الأبواب والنوافذ ورفع أعلام حزبهم على المقر».

من جانبه، اتهم حزب (يكيتي)، ميليشيا «الأسايش» بتحريض مناصريها على اقتحام وحرق مكتب الحزب في مدينة القامشلي بريف الحسكة.

ورجحت مصادر بأن تكون أسباب عملية مداهمة وإحراق مقرات الأحزاب الكردية المعارضة لـ«الديمقراطي»، تأتي على خلفية الاشتباكات التي جرت الجمعة بين «البيشمركة السورية» التي تتبع لـ«المجلس الوطني الكردي»، وميليشيا «وحدات الحماية» الكردية التابعة لصالح مسلم على الحدود السورية العراقية.

كما أكد المجلس، بحسب موقع «الحل السوري» المعارض، أنه تم «اعتقال ٢٠ من قيادات وأعضاء أحزابه في معظم مناطق الإدارة الذاتية، بينهم محمد علي إبراهيم (عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني- سورية) الذي تم نفيه إلى كردستان العراق».